

114

جميع اليدين مجموع غير منون انما في التفرقة بين اليمين  
 اي ان من تعبد فيه الكمال للاربعين فما يقع بها الاوتار  
 ولو حصة الاوتار من اليمين او لفتت صرعاً ثلث فاق والاربعين  
 فاله زواجر عميد الشريعة مع بقية ردها الى يوم  
 اذ هو حقيقة الاكل والشريعة بلا كفاية في اكل الشريعة  
 بغيره كانه وادبه وغيره انما جعلت بالانتهاء  
 وان هذه الاشياء لا تتشبه بها الا بفعله والى  
 في وقت كفاية في افساد الصوم ومضاهة انتهاها  
 له بما يصل الى الجوه او المحنة من العلم بربها  
 في صفوة الكفاية في الواصل الى المعجزة والى الخلق  
 من غير العلم بظلالها بمصعب فزان الشريعة بعدت  
 الكفاية في ربه الى المعجزة مع الفصحة والاحمد  
 نفعه في اوجده في اخراج الحنن بجماع او معنما  
 قد كفلته او ما شدة اؤتمروا ولو كان اخرجها  
 صلاب اذ اتمه بكثره في الاية في علة على  
 المختار وله منى بجمعة نظرية فتلا بطلان اعمية وتجب  
 الكفاية في افساد الصوم ومضاهة انتهاها كالمعنى  
 جب الغسل او غيرها وانزال نفعه في وقت اليمين  
 حاله ومراعاة في تعاريف رمضان لم يقسمه صوم ولا  
 فضله عليه نفعه في وتقوم ذلك العلم الحنن او كجمعة

بسم

في يوم من يوم ما التفتي في عليه الصوم وهو النية  
 تسلا او تعار من المنة وقد قال مالك في صبحه في تعار رمضان  
 وينتد الا بصره فلم ياكل ولم يشرب في يومه في يوم  
 ولربنوع الصوم في اكله في الشريعة في يومه في ذلك  
 في بداهة نيت العلم في الفاسد ولو توفى العلم بعد  
 ما لا يصح فعله في كفاية الله لم ياكل ولم يشرب في يومه  
 في ان مالك في ذلك شيئاً ولا غيره في اكل الفضاة  
 والكفاية في ارضاء بلا كفاية وارجح الزوال يكفي  
 ومن النكث من غيره لانه او من صوم كفاية  
 اعضاءه في يومه في اكله او من صوم كفاية  
 اكله او من غيره لانه نفعه في بارئته في هذا كذا  
 ان من غيره رمضان لفا او مع لفا اكله او شرب  
 وحصل تعار اوله لان علمه في العلم على نفسه ولو لم يطل  
 كان وجده في كفاية كفاية في يومه او في غيره  
 ولا كفاية في عليه وفضله انظر في ذلك المتعلق بجمعة  
 اي ان جمعة ما في غيره استار الوقلون تناول في يومه  
 اي سبب موجود في التوضيح وظام من ان في  
 حاله في افسال في حاله كونه عمرك حاله ما تاو في يومه  
 في يومه وعمله في اتمام سنة في يومه في تناول في يومه  
 اي ان موجوده بلا كفاية عليه في يومه في اكله ما تاو